S/PV.7798

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٩٨

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٢/٤٥.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/888)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/888)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/888 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/905، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣١٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. يهدف هذا التمديد القصير إلى إعطاء المجلس وقتا إضافيا لضمان تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لمدة سنة أخرى.

يواجه المجلس بعض القرارات الصعبة جدا بشأن مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا ينبغي أن يكون هذا القرار واحدا منها. يكفينا جميعا أن نذكر الحالة قبل إنشاء آلية التحقيق المشتركة لتناول ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. تمكنت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إبلاغنا بأن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت، لكن لم تكن هناك آلية لتحديد من الذي يستخدمها. ونتيجة لذلك، شعر مستخدمو الأسلحة الكيميائية بأنهم يتمتعون بالإفلات التام من العقاب. كان النظام الدولي يعاني من فجوة هائلة في هيكله للمنع والتصدي.

يكتسي عمل آلية التحقيق المشتركة أهمية بالغة في تحديد الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات المتورطة في الهجمات بالأسلحة الكيميائية. هذه المعلومات لا تقدر بثمن بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي وضحايا تلك الهجمات المروعة. كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها فريق آلية التحقيق المشتركة ووكيل الأمين العام كيم وون – سو إلى المجلس يوم الخميس الماضي مؤلمة جدا. وكما نعلم جميعا، فإن الآلية المشتركة أكدت حادثة أخرى استخدم فيها نظام الأسد الأسلحة الكيميائية. كانت الهجوم الثالث الذي تتوصل فيه الآلية إلى هذا الاستنتاج. وهناك أدلة موثوقة على أن هناك العديد من الهجمات الأخرى بالأسلحة الكيميائية من جانب النظام. وبعبارة أخرى، خلصت هيئة خبراء مستقلة ومحايدة

تعمل بموجب ولاية من مجلس الأمن بصورة لا لبس فيه إلى أن دولة عضوا في الأمم المتحدة استخدمت مرارا وتكرارا الأسلحة الكيميائية ضد شعبها.

كما وجدت الآلية المشتركة أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مذنب بشن هجوم بالأسلحة الكيميائية على مارع. وقد شهدنا ادعاءات بمزيد من الاستخدام وتوافقنا على أن استخدام الإرهابيين يشكل تهديدا شديدا. يشكل استخدام تنظيم الدولة الإسلامية تأكيدا آخر لأهمية محاربة التحالف بقيادة الولايات المتحدة لتلك الجماعة الوحشية. نحن نؤكد من جديد أهمية احتفاظ الآلية المشتركة بولايتها للتحقيق في الاستخدام المزعوم من جانب أي جهة، سواء كانت القوات الجوية السورية أو الجماعات الإرهابية.

وخشية أن نغفل عن آثار تلك الأسلحة، سأقدم مثالا واحدا من الروايات المباشرة العديدة. هذا ما ذكره طبيب بعد حادث وقع في ١٠ آب/أغسطس عندما أفادت أنباء بأن طائرة عمودية ألقت برميلا متفجرا يحتوي على مادة كيميائية سامة على حي الزبدية في حلب. لقد قال إنه في البداية، وصل طفلان وأمهما إلى المستشفى.

”كان الطفلان فاقدين للوعي وغير مستجيبين. وكانت الأم ترتجف وتسعل وتتنفس بجهد محدثة صوتا كالصفير. وكانت تتنفس بالكاد وكان اللعاب يسيل بشدة من فمها. وكانت ثيابها مغطاة بمادة رطبة ذات رائحة حادة، مثل رائحة الكلور. وأصيب الطفلان بسكتة قلبية بعد حوالي ١٥ دقيقة. وقد حاولنا إنعاشهما، ولكن دون جدوى. وبعد خمس دقائق، توفيت الأم أيضا“.

والسؤال هو، لماذا لا يريد المجلس أن يعرف الجهة الضالعة في تلك الهجمات؟ ولماذا نوقف عمل آلية التحقيق المشتركة في وقت لم يتم فيه التحقيق بشكل كامل بعد في العديد من الادعاءات الموثوق بها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية؟ ولماذا نوقف عمل فريق ربما أفادت النتائج التي سيتوصل إليها يوما ما في محاسبة الضالعين في هذه الأفعال البشعة؟ الإجابة بسيطة. يجب أن ندين ونحاسب أي شخص ضالع في تلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية. والآلية المشتركة أداة رئيسية لمساعدتنا في القيام بذلك. ولا يمكننا تحديد قيمتها في مجال الردع على نحو الدقة، ولكن يمكننا القول إنه خلال السنة التي مرت على إنشائها، انخفض عدد الهجمات المبلغ عنها انخفاضا كبيرا.

والآن، فإن هجوما واحدا حتى بالأسلحة الكيميائية يمثل أمرا غير مقبول على الإطلاق، ولكن لماذا يخاطر أي عضو في المجلس بالعودة بنا إلى العالم الذي كان قائما قبل إنشاء الآلية المشتركة، عندما كان يقع عدد أكبر بكثير من هذه الهجمات؟ ولماذا نخلق فجوة جديدة في النظام الدولي؟ ربما يقول آخرون إنه ينبغي لنا توسيع نطاق ولاية الآلية المشتركة من أجل التركيز على بلدان متعددة. إن اقتطاع وقت وموارد من عمل الآلية المشتركة في سورية من شأنه أن يشكل ضربا من ضروب الإلهاء الشديد وأن يؤدي إلى مزيد من التأخير في عملها البالغ الأهمية. فقد أنشئت الآلية المشتركة في سورية لسبب محدد – هو معرفة المتورطين – ولهذا السبب، ينبغي أن تواصل التركيز على سورية. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات في الأيام القليلة المقبلة. ومن الضروري السماح للآلية المشتركة بمواصلة هذا العمل ذي الأهمية الحاسمة وغير المنجز.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد وجد الوفد الروسي إمكانية اليوم لتأييد التمديد التقني القصير الأجل لولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ونحن ممتنون لواضعي القرار ٢٣١٤

(٢٠١٦) على تفهمهم لموقفنا، والذي مكننا من الحفاظ على الروح البناءة للعمل بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية، كما يمثلها القراران ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٦).

واتخذنا هذه الخطوة انطلاقا من إيماننا بأنه خلال الفاصل الزمني المنصوص عليه في القرار الجديد، سيكون بوسع أعضاء المجلس إجراء مناقشة مستفيضة حول السبل الممكنة لتحسين الآلية المشتركة، استنادا إلى الخبرة المكتسبة ومعالجة أوجه القصور النُظمية التي تم الكشف عنها خلال تقديم التقارير المتعلقة بنتائجها. وقدمنا ملاحظات مفصلة بشأنها إلى جمهور عريض بعد المشاورات التي أجراها المجلس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهي متاحة للجميع، ولذلك لن أكررها الآن. ونحن لا ننوي توجيه انتقادات حادة إلى قيادة الآلية لأننا ندرك أنها كانت ملزمة بأن تقدم على الأقل بعض نتائج عملها و لم تتمكن من القيام بذلك بصورة مقنعة، بالنظر إلى الظروف القائمة.

ولا ينبغي لأحد أن يلجأ إلى الأسلحة الكيميائية. وحجم خطر الإرهاب الكيميائي في الشرق الأوسط ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي في حالة تأهب وأن يجبره على التوصل إلى استجابة مناسبة. فبفضل الصراعات العسكرية الخطيرة في المنطقة، تعلم الإرهابيون توليف عوامل سامة مركبة وأصبحوا قادرين على نقلها عبر الحدود، مستغلين ضعف سيطرة الدولة وفي كثير من الأحيان بمساعدة من جهات خارجية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه في مثل هذه الظروف، ينبغي ألا يقتصر النطاق الجغرافي للآلية المشتركة على سورية وحدها، وأنها ينبغي أن تركز في توجهها على الخطر العسكري والكيميائي الذي تشكله الجهات من غير الدول بصفة عامة والإرهابيون على وجه الخصوص.

وسيكون من المنطقي دعوة جيران سورية إلى التعاون الكامل مع الآلية في الوفاء بولايتها وإبلاغها بأي أنشطة للجهات من غير الدول، تتعلق بالأسلحة الكيميائية. وينبغي للآلية تتبع الوقائع وإجراء تحقيقات نزيهة. وهذا سيعني التعاون بشكل مثمر مع جميع الدول في المنطقة، والتي يعاني العديد منها بالفعل من الآثار السلبية للهجمات الإرهابية الكيميائية.

وإذا ارتأى أعضاء مجلس الأمن، في المرحلة التالية من هذه المناقشات، أن استمرار عمل الآلية في إطار ولاية أعيد توجيهها أمر مناسب، سيكون من المهم تجنب تسييس المسألة الذي يعرقل حتى الآن عمل الآلية بشدة. وينبغي للجميع أن يفهموا أن هذه ليست حيلة لتمكين شخص ما مرة أخرى من انتقاد الحكومة السورية التي بدأت بالفعل، كما نعلم، التحقيق في النتائج التي توصلت إليها الآلية المشتركة على الصعيد الوطني.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٣١٤ (٢٠١٦) بالإجماع. لقد كان التمديد القصير الأجل لعمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الذي نص عليه القرار، أمرا مطلوبا لإتاحة المزيد من الوقت للمجلس لمواصلة مشاوراته بشأن التجديد الكامل لولاية الآلية لمدة سنة أخرى.

إن الحاجة المستمرة للآلية المشتركة واضحة بشكل مؤلم. فنمط الهجمات الكيميائية في سورية مستمر. وتحقق بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حاليا في أربع حالات على الأقل نشأت منذ آب/أغسطس. ولن تتمكن المنظمة نفسها من تحديد هوية مرتكبي تلك الهجمات. وجرى إلقاء اللوم على كل من الحكومة السورية وتنظيم داعش. وهذا تحديدا هو سبب إنشائنا للآلية المشتركة من البداية وهو سبب أن عملها لا يزال مهما الآن كما كان قبل أكثر من عام، عندما اعتمدنا ولايتها الأولى لسد الفجوة في الهيكل الدولي لإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية الذي أثبتته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبفضل العمل الشاق للآلية المشتركة، نعرف بلا شك من هو المسؤول عن قتل وتشويه المدنيين في سورية بالأسلحة الكيميائية. وتم الآن بشكل قاطع إثبات أن نظام الأسد وتنظيم داعش على السواء استخدما الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سورية. وهذه الأسلحة لا تزال تُستخدم في انتهاك صارخ للقوانين والقواعد الدولية، وبما يتعارض تماما مع الكرامة الإنسانية الأساسية. إن هذه الأسلحة الهمجية لم يكن لها مكان في ساحة المعركة قبل ١٠٠ سنة، ناهيك عن اليوم. ولكن في ضوء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، لا بد أن نبقي الآلية المشتركة لكي تواصل العمل بوصفها رادعا من نوع ما وأيضا لتحديد الجهة المسؤولة عن هذه الهجمات. وببساطة لا يكفي تحديد ما إذا كانت هجمات الأسلحة الكيميائية قد وقعت دون معرفة هوية المسؤولين عنها. إننا نريد معرفة هوية المسؤولين من أجل تقديمهم إلى العدالة. وكما قلت في العديد من المناسبات السابقة، يجب أن تكون هناك مساءلة لكل شخص ضالع في أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية أو في أي مكان آخر في الواقع.

وأنا أتفق مع روسيا على أنه ينبغي لنا تحسين الآلية المشتركة والامتناع عن تسييسها، وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات، بما في ذلك ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول. ولهذا السبب، أنجز الكثير من العمل، بقيادة إسبانيا وغيرها، من أجل تعزيز عملنا في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وما لا أعتقد أننا ينبغي أن نوافق عليه هو أي حرف لانتباه الآلية المشتركة عن ولايتها الرئيسية المتمثلة في التركيز على الحالة في سورية. نعم، ينبغي أن تتعاون البلدان المجاورة لسورية معها – وينبغي لجميع البلدان ذلك أيضا – ولكن ولاية الآلية المشتركة تتعلق بالهجمات التي حدثت في سورية، سواء ارتكبها النظام السوري أو داعش، وينبغي أن يستمر ذلك. وهناك فرق كبير بين سورية، من جهة، وبلدان مثل العراق وتركيا، من جهة أخرى. فسورية هي الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣١٤ (٢٠١٦). وفرنسا تدعم تماما آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ومن ثم، وبطبيعة الحال، القرار المتخذ اليوم والذي يمكننا من تمديد ولاية الآلية المشتركة حتى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن تكون هذه مجرد خطوة تحضيرية قبل التجديد الكامل والتام لولاية الآلية لمدة سنة أخرى. ونحث جميع أعضاء المجلس على الالتزام فورا وبحسن نية بهذا الجهد.

إن التقرير الأخير للآلية المشتركة (S/2016/888) لا يدع مجالا للشك.

ونعرف أن الجيش العربي السوري وداعش لم يترددا في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سورية في أربع مناسبات منفصلة على الأقل. وبالإضافة إلى الأدلة الدامغة ضد النظام السوري وداعش، فإن هذا الهجوم الخطير والمرفوض يقوض بشكل خاص عدم الانتشار وأمننا الجماعي ككل.

وبالنظر إلى هذه المخاطر الوخيمة، يجب تنحية الانقسامات السياسية داخل المجلس بشأن النزاع السوري جانباً بحيث يمكننا أن نتصرف. وبالنظر إلى هذه الرهانات الأليمة، فاتخاذ إجراءات ليس خياراً بل ضرورة، وهو من مسؤوليتنا. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث انتهاكات للقانون الدولي الذي يحظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها، ولا يمكننا المجازفة بالسماح بأن تصبح هذه الأفعال أمراً شائعاً. والأمر منوطٌ بجميع أعضاء مجلس الأمن لتحمل مسؤولياتهم بموجب الالتزام المتعهد به لدى إنشاء آلية التحقيق المشتركة.

ونحن بحاجة إلى استخلاص جميع الدروس المناسبة من التقارير الصادرة عن الآلية وكفالة ألا تمرّ تلك الجرائم المبلغ

عنها دون عقاب. وكما قال وزير الخارجية أيرو مراراً وعلناً، فإن فرنسا تؤيد اتخاذ قرار في نهاية المطاف بموجب الفصل السابع لمعاقبة مرتكبي الهجمات الكيميائية، حسبما حددهم الآلية المشتركة. وبالنظر إلى الطابع الخطير لهذه الجرائم، فمن الأهمية بمكان أن نضمن أن تظلّ الآلية المشتركة تعمل بحيث يتم الإبلاغ عن أي لجوء آخر إلى الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

لقد ارتقت آلية التحقيق المشتركة إلى مستوى توقعاتنا تماماً بالتوصل إلى استنتاجات دقيقة في ظروف صعبة جداً، على الرغم من عدم تمتعها بالتعاون الكامل من جميع الجهات الفاعلة. أنشئت الآلية بقرار إجماعي من مجلس الأمن. وبالتالي، فليس هناك أي شك بشأن مشروعيتها. وتشيد فرنسا بالتزام أعضائها ومهنيّتهم ومنهجيتهم الصارمة والجادة.

ودعونا نسمّ الأشياء بأسمائها. إذا لم يكن مجلس الأمن في وضع يسمح له بتحمّل مسؤولياته إزاء انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل – وهي في هذه الحالة الأسلحة الكيميائية – ضد السكان المدنيين، فستكون مصداقيته وجدواه على المحك. ولذلك تدعو فرنسا جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل معاً، وتنحية خلافاتنا جانباً بشأن النزاع السوري لوضع نهاية سريعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة الجناة. وعندما يكون انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل على المحك، لا يمكن أن يكون الضعف والانقسام لأغراض تكتيكية خياراً.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ القرار ٢٣١٤ (٢٠١٦) بالإجماع. إن موقف الصين إزاء الأسلحة الكيميائية واضح ومتسق. ونحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو شخص في أي ظرف من الظروف.

ويساور الصين بالغ القلق إزاء استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية ضد السكان المدنيين وهي تدينه بشدة. وتؤيّد الصين باستمرار أداء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لمهامها تمشياً مع ولايتها بطريقة موضوعية ومحايدة ومهنية. ونأمل أن تجري آلية التحقيق المشتركة، مع احترام سيادة البلدان المعنية، تحقيقاً كاملاً وتُثبت الوقائع المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وتأمل الصين أن يظل مجلس الأمن موحداً بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية وأن يتكلم بصوت إيجابي واحد ليضطلع بدور إيجابي في التدمير النهائي للأسلحة الكيميائية في سورية وفي صون السلام والأمن في ذاك البلد.

إن التسوية السياسية هي السبيل الواقعي الوحيد لحلّ القضية السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بالاتجاه العام للتسوية السياسية ويعزز على نحو شامل الجهود على المسارات المتوازية الأربعة من وقف إطلاق النار، ومحادثات السلام، والإغاثة الإنسانية، والقوات المشتركة لمكافحة الإرهاب. ومن خلال عملية سياسية بقيادة ومُلكية سورية، ينبغي أن ييسر إبرام ترتيب يتناول مصالح جميع الأطراف المعنية من أجل الوصول إلى تسوية شاملة طويلة الأجل وملائمة للمسألة السورية في وقت مبكر.

السيد بيلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣١٤ (٢٠١٤) ونشيد بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على جهودها في تنفيذ ولايتها القائمة على مبادئ الحياد والموضوعية والاستقلال. لقد أثبتت التقارير الأربعة جميعها للآلية المشتركة أهمية استمرار الآلية في المستقبل، حيث لا يزال هناك العديد من حالات الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك في عام ٢٠١٦، والتي تستحق إجراء تحقيق شامل بشأنها.

ونشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة باستخدام المواد السمية كأسلحة كيميائية في سورية، مما يتسبب بمعاناة هائلة بين المدنيين وانتهاك صارخ للمعايير

القانونية الدولية. إن إزالة التهديد بأي استخدام للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية هو عنصر أساسي في تهيئة الظروف المناسبة لتهدئة التوترات على أرض الواقع، والتصدي للتطرف وتحقيق حل سياسي مستدام للأزمة في سياق أوسع. ويجب أن يكون لدى المجتمع الدولي ثقة تامة في أن سورية قد تخلّت على نحو لا رجعة فيه عن برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن يُحاسَب المسؤولون عن تنظيم وارتكاب الجرائم البشعة باستخدام الأسلحة الكيميائية باعتبارها أداة من أدوات الحرب.

وفي الختام، أود أن أشكر آلية التحقيق المشتركة على جهودها ومساهماتها الكبيرة من أجل ردع أي استخدام آخر للمواد الكيميائية كأسلحة ضد الشعب السوري. إن وفد بلدي على استعداد للتعاون بنشاط وبطريقة بنّاءة لضمان تمديد ولاية الآلية المشتركة مدة كافية من أجل تنفيذ المهام الحاسمة، وفقاً للفقرة ١ من القرار المتخذ اليوم.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليابان تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لفترة ١٨ يوماً في حين ينظر في تمديدها فترة أخرى. لقد أجرت الآلية المشتركة أعمالها بطريقة مستقلة ومحايدة وموضوعية وحددت المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أربع حالات. ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف للغاية أنه قد تم إبلاغ الآلية عن ١٤ ادعاء آخر في الأيام الثلاثين الماضية، وفقاً للسيدة غامبا، رئيسة الآلية المشتركة.

يجب أن يظل المعيار الدولي لحظر الأسلحة الكيميائية قوياً. ونحن بحاجة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الكشف عن الصورة الكاملة من مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ومساءلة المسؤولين عنها. لا يزال للآلية المشتركة دور رئيسي. وتؤيد اليابان تمديد ولاية الآلية المشتركة لما بعد الأيام الـ ١٨ وتعتزم أن تشارك بنشاط في نظر المجلس في المسألة.

الرئيس (تكلم بالروسية): بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي، أود أن أعرب عن خالص التقدير لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين ونوابهم وزملائهم، فضلاً عن موظفي أمانة مجلس الأمن، على كل الدعم الذي قدموه لنا.

وفي هذا الشهر الحافل، تمكّنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة، وإن لم يكن بشأنها كلها. وما كان لنا تحقيق ذلك لوحدنا أو من دون العمل المضني والدعم والمساهمات البناءة التي قدمها كل وفد وممثل من ممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن المترجمين الشفويين والتحريرين وموظفي خدمات الاجتماعات ومهندسي الصوت، بالإضافة إلى موظفي الأمن الذين أبقوا المجلس آمناً هذا الشهر.

وفي ختام رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس وأنا أتمنى لوفد السنغال حظاً طيباً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.